العرب
الأحد 2020/04/26
السنة 42 العدد 11689

صعوبة الدفاع عن رياض سلامة.. وسهولة ذلك!

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

ليس أصعب من الدفاع عن رياض سلامة وليس أسهل من ذلك.

رياض سلامة هو حاكم مصرف لبنان (المصرف المركزي) منذ العام 1993 وقد لعب من دون شك دورا في الاستقرار النقدي الذي شهده لبنان منذ الحكومة الأولى لرفيق الحريري في العام 1992.

هناك الآن انهيار اقتصادي لبناني، سعى رياض سلامة إلى تأجيله مرات عدّة بطرق لا يوافق عليها الخبراء الاقتصاديون العالميون الذين يرون أنّه لجأ إلى أساليب ملتوية لتنفيذ غايته. شملت تلك الأساليب ما سمّي "الهندسات المالية" من أجل الحؤول دون إفلاس مصارف كبيرة عن طريق ضخ أموال فيها.

لم تكن الأساليب التي لجأ إليها رياض سلامة سليمة بأيّ شكل في المفهوم الاقتصادي، خصوصا أنّ ثمن إدخال عملات صعبة إلى النظام المصرفي اللبناني كان كبيرا جدا. توجب على هذه المصارف دفع فوائد عالية لإغراء المودعين.. من جهة وتمويل دولة مفلسة بكلّ معنى الكلمة، هي الدولة اللبنانية من جهة أخرى.

هناك لائحة طويلة بأخطاء، بل بخطايا، ارتكبها رياض سلامة الذي عمل في شركة "ميريل لينش" المشهورة التي تتعاطى في مجال الأسهم. ليس سرّا أن متموّلين كبارا عربا ولبنانيين كانوا بين زبائن رياض سلامة في "ميريل لينش". كذلك، ليس سرّا أنّ رفيق الحريري اختاره ليكون حاكما لمصرف لبنان في مرحلة بدأت فيها عملية إعادة الحياة إلى بيروت، وهي عملية ما لبث "حزب الله" أن وضع حدّا لها عبر لعبه دورا أساسيا، استنادا إلى القرار الاتهامي للمحكمة الدولية، في اغتيال الحريري الأب. ما لبث الحزب أن استكمل حربه على بيروت عندما أغلق وسطها في الأعوام 2006 و2007 و2008.

من أبرز المآخذ على رياض سلامة تفادي الصراحة والصدق في تعاطيه مع اللبنانيين العاديين. لم يتوقف في الأشهر القليلة الماضية، التي سبقت تجميد أموال المودعين وانهيار النظام المصرفي، عن ترديد أن الليرة اللبنانية بخير وأن لا خوف على الودائع. قال ذلك بالصوت والصورة، إلى أن تبيّن أن الليرة اللبنانية ليست بخير خصوصا بعد خسارتها ضعفي قيمتها.

يجري تداول العملة اللبنانية حاليا بنحو أربعة آلاف ليرة للدولار الواحد في حين أن سعرها الرسمي 1505 ليرة للدولار. أما أموال اللبنانيين والعرب بالعملة المحلّية والدولار فهي مجمّدة إلى إشعار آخر. لا يوجد من يقول للمودع ما الذي حل بماله ولا يوجد من يقول للشركات والتجار وأصحاب المصالح متى سيستطيعون إجراء تحويلات إلى خارج البلد وذلك كي يعود النشاط التجاري والمالي إلى لبنان.

يمكن القول إنّ سلسلة المآخذ على رياض سلامة لا تنتهي، لكن المدافعين عنه يمتلكون ما يرفع عنه المسؤولية. يقول هؤلاء في سياق دفاعهم الذي تنشره وسائل التواصل الاجتماعي:

1 – هل هو مسؤول عن 52 مليار دولار هدر في الكهرباء؟

2 – هل هو مسؤول عن إقرار سلسلة الرتب والرواتب في 2017 التي كلفت الدولة ملياري دولار؟

3 – هل هو مسؤول عن الهدر في المرفأ الذي يكلف الدولة خسارة ملياري دولار سنويا؟

4 – هل هو من قام بتوظيف 5300 مواطن في الدولة قبل انتخابات 2018 وهذا أمر يكلف الدولة 140 مليون دولار سنويا؟

5 – هل هو من أساء إلى علاقات لبنان مع الدول العربية؟

6 – هل هو من ترك لبنان من دون حكومة لمدة تعادل الأربع سنوات في السنوات العشر الماضية؟

7 – هل هو مسؤول عن الفراغ الرئاسي لمدة سنتين ونصف سنة؟

8 – هل هو من استورد لسوريا النفط الذي كان محظورا عليها؟

9 – هل هو مسؤول عن هروب السيّاح عن لبنان الذي كلف البلد خسارة أربعة مليارات دولار سنويا؟

10 – هل هو من قام بتوظيف أفراد عائلته الصغيرة والكبيرة في الدولة؟

11 – هل هو مسؤول عن عدم تعيين أربعة نواب لحاكم مصرف لبنان أخيرا؟

12 – هل هو مسؤول عن اختفاء الدولار وسحبه إلى سوريا في بداية أزمة الدولار الأخيرة؟

13 – هل هو مسؤول عن إدخال الدواء الإيراني إلى لبنان حديثا؟

ما لم يأت المدافعون عن رياض سلامة على ذكره أن الرجل ليس سوى تفصيل في لعبة كبيرة ذات طابع سياسي. أزمة لبنان سياسية قبل أن تكون اقتصادية هذا ما لا يفهمه رئيس مجلس الوزراء حسّان دياب، الذي يحاول تحويل رياض سلامة إلى كبش محرقة متجاهلا أنّ سلاح "حزب الله" غير الشرعي في أساس ما يعاني منه لبنان.

> **أزمة لبنان سياسية قبل أن تكون اقتصادية هذا ما لا يفهمه رئيس مجلس الوزراء حسّان دياب، الذي يحاول تحويل رياض سلامة إلى كبش محرقة متجاهلا أنّ سلاح «حزب الله» غير الشرعي في أساس ما يعاني منه لبنان**

ما يعاني منه لبنان حاليا على الصعيدين المالي والاقتصادي ناجم عن الهرب من مواجهة الواقع المتمثل في أن لا مستقبل لبلد تحوّل إلى مستعمرة إيرانية تديره ميليشيا مذهبية اسمها "حزب الله" استطاعت امتلاك أكثرية في مجلس النواب اللبناني.

يدفع لبنان بكلّ بساطة ثمن انتقاله إلى الوصاية الإيرانية مباشرة بعد تخلّصه من الوصاية السورية – الإيرانية في العام 2005. حاول رياض سلامة شراء الوقت. أخطأ في ذلك؟ الجواب: نعم. كان مفترضا به الانسحاب باكرا والعيش سعيدا بالأموال التي جمعها، اللهمّ إلّا إذا كانت لديه طموحات سياسية، مثله مثل أي ماروني آخر، جعلته يدخل لعبة السياسات الداخلية اللبنانية التي تبيّن أنّه لا يستطيع التحكّم بها بوجود "حزب الله" والعقوبات الأميركية المفروضة عليه.

بقي رياض سلامة حاكما لمصرف لبنان أم لم يبق، ليس ذلك السؤال. السؤال من يخرج لبنان من أزمته السياسية ذات الشقين. الأوّل هو عزلته العربية والآخر غياب أي اهتمام أميركي بما يحلّ به. لم يعد لبنان همّا عربيا. لا يوجد بين العرب من يريد السماع بلبنان الذي يقول عنه كبار المسؤولين في منطقة الخليج العربي إنّه "ساقط عسكريا وسياسيا"، إذ تتحكّم به إيران. أمّا في واشنطن، المشغولة بأمورها الداخلية ووباء كورونا الذي يمكن أن يحول دون عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض بعد انتخابات تشرين الثاني – نوفمبر المقبل، فلبنان غائب إلى إشعار آخر..

بدل تلهّي "حزب الله" والغطاء المسيحي الذي يستخدمه في التركيز على رياض سلامة، وبدل تهرّب حسّان دياب من مسؤولياته، من الأفضل استيعاب أن أزمة لبنان سياسية أوّلا وأنّ انفجارا اجتماعيا بطابع دموي يهدّد البلد. الناس جائعة حقّا. الناس تريد أن تعرف لماذا لم تحصل الإصلاحات المطلوبة من أجل أن يتمكن لبنان من مساعدة نفسه؟ أين حدود انهيار سعر الليرة اللبنانية؟ أين أموال المودعين التي صارت أقرب إلى مال مسروق أكثر من أيّ شيء آخر؟..

تركيا لا تغمر بـ«إنسانيتها» كل الحلفاء

محمد طعيمة
كاتب مصري

"إللي يعوزه بيتك.. يحرم على الجامع"، حسم المثل المصري ترتيب الأولويات، فماذا إذا كان بديل الجامع كيان تتشدق بالهجوم عليه؟ حينها تنفضح قائمة أولوياتك، كما الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وينكشف تمييزك لإسرائيل عن بيتك.. وحلفائك، الذين تستنجد بهم لإنقاذك من ورطة إدلب.

حتى الخميس الماضي، 23 أبريل، كانت شحنة مستلزمات طبية تعاقدت شركات في أنقرة على توريدها للهيئة الوطنية للخدمات الصحية البريطانية، معلقة، في تجربة ابتزاز/ تسويف هي الخامسة مع حلفاء الناتو الذي تستظل تركيا بحمايته.

الخميس، 16 أبريل، كان تنفيذ الصفقة السادسة لشركات أنقرة مع دول المنظومة الغربية لكن صاحبها جدل مختلف. هذه المرة ليس اتهامات بالسرقة والابتزاز كما المرة السابقة، بل "إنسانية" أردوغان تجاه إسرائيل وفق توصيف وكالة أنباء بلومبرغ الأميركية.

الخميس، 9 أبريل، كُشف عن شحنة "إنسانية" من المستلزمات الطبية التركية إلى إسرائيل لمساعدتها على مواجهة كورونا، بالتزامن مع تفشي الوباء في الأولى ليتجاوز معدله في الثانية بسبعة أضعاف الإصابات وبـ12 مثل الوفيات.

بعنوان "تركيا ترسل معدات مكافحة الفايروسات إلى إسرائيل في خطوة 'إنسانية'"، نشرت بلومبرغ تقريرها عن تزويد أنقرة لتل أبيب بشحنة طبية، تشمل كمامات وقفازات معقمة وملابس واقية وأجهزة تنفس. وتحدثت الوكالة الأميركية عن "عرض تضامن تركي".

وعلى الهامش، نشطت الاستثمارات الصينية في أنقرة مبكرا للاستفادة من اتفاقات تمكنها من الوصول بسهولة للأسواق الأوروبية، خاصة في صناعة المستلزمات الطبية، ما منح حكومة أردوغان فرصة ذهبية وسط تفشي الوباء، لتصبح ثاني مصدر لها بعد بكين.

وضعية تركيا لا تقارن بنظيرتها في إسرائيل أمام كورونا. إسرائيل، حسب تقييم بي.بي.سي، ثالث دول العالم كفاءة في مواجهة الوباء، وهي أصلا الـ11 عالميا في جودة خدماتها الصحية.

تسارع تفشي الفايروس في أنقرة كان سريعا، رغم ادعاء أردوغان السيطرة عليه. ودفع الوضع منظمة الصحة العالمية لتعلن قلقها من أن تركيا شهدت "زيادة كبيرة في انتشار كورونا"، إذ تضاعفت الحالات المؤكدة كل ستة أيام، مقارنة بالمعدل العالمي لدول الانتشار الواسع وهو تسعة أيام.

قبلها، أصر أردوغان لأسابيع على رفض تقييد الحركة في بلده، خاصة في مدينة إسطنبول حيث 60 في المئة من الإصابات، رغم انتقاد رئيس بلديتها المعارض له، أكرم إمام أوغلو، من بطء إجراءات الرئيس التركي في مواجهة الوباء.

وأمام التفشي المتفاقم، فاجأ أردوغان إسطنبول مساء السبت 11 أبريل بفرض حظر تجول يطبق خلال ساعتين فقط من إعلانه، فتدافعت الحشود للحصول على احتياجاتها، مفجرة حالة فوضى ومشاجرات وصلت إلى تبادل إطلاق النار، أعقبها إعلان وزير الداخلية، سليمان صويلو، استقالته.. وتبيّن أنها "مسرحية" بعد رفض أردوغان لها.

تفشي وفوضى لم يمنعا "الصفقة الإنسانية" لإسرائيل، ولا أيضا أولوية "البيت على الجامع"، ولا تحذير رئيس الرابطة الطبية التركية سنان أديامان من أن تجهيزات العناية المركزة في إسطنبول لن تستوعب الإصابات المتزايدة. موضحا أن "المدينة، التي يبلغ عدد سكانها 16 مليون نسمة، بها 4600 سرير عناية مركزة، 80 في المئة منها مشغولة... لسنا مستعدين للأسوأ".

وصف "الإنسانية" نقلته بلومبرغ عن المتحدّث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن، محاولا تمرير تجاوز حظر تصدير المستلزمات الطبية، مبررا صفقة إسرائيل بـ"أسباب إنسانية". وقال إنها مرتبطة "بمساعدة طبية للفلسطينيين، وافق نتنياهو على تمريرها". لكن صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، في نفس اليوم، نقلت نفي مصادر بتل أبيب وتأكيدها أن "المعدات مخصصة لإسرائيل، فقط".

ادعاء الإنسانية استفز نتنياهو، وفق القناة 12 العبرية، التي نسبت لمكتبه "رفض المقايضة"، معتبرا أن "أردوغان عاد إلى المناكفة الإعلامية". وجمدت إسرائيل الصفقة، مع التشديد على إمكانية تحويل مساعدات طبيّة للسلطة الفلسطينية "مباشرة دون عراقيل"، مستدركا "لكنّ أردوغان يحاول استغلال ذلك، ولن نسمح له".

تراجعت تبريرات "إنسانية" الصفقة، ونفذت "بسلاسة إنسانية"، مقارنة بالصفقات الخمس السابقة، أشهرها حادثة القرصنة التي كشفتها وزيرة خارجية مدريد، غونزاليس لايا، لصحيفة ألموندو الإسبانية، 3 أبريل 2020، قائلة إن أنقرة استولت، السبت 28 مارس، على طائرة محملة بـ162 جهاز تنفس متوجهة إلى إسبانيا.

قبلها، ووفقا لصحيفة كوريرى ديلا سيرا الإيطالية، أوقفت تركيا تسليم 200 ألف قطعة ملابس واقية لمدة 17 يوما إلى روما، رغم دفع ثمنها كاملا، حينها كانت إيطاليا تتقدم العالم في ضحايا كورونا، حتى اتصل رئيس وزراء روما، جوزيبي كونتي، الأمر هاتفيا بأردوغان لإتمام الشحن.

وفي منتصف مارس شهدت بلجيكا أزمة سياسية، على خلفية تعطيل أنقرة تسليم خمسة ملايين كمامة، تعاقدت بروكسل عليها مع شركات تركية ودفعت ثمنها. ورغم موافقة حكومة أردوغان على التعاقد والتصدير، عادت وأوقفت شحنها، وفتح المدعي العام تحقيقا جنائيا في الصفقة، كما ذكر موقع "بلجيكا اليوم"، ما اضطر أنقرة للإفراج عنها بعد أسبوع.

حادثة ابتزاز أقل شهرة، فضحتها جريدة تايمز أوف المالطية، الأربعاء 8 أبريل 2020، طالت شحنة من 50 ألف بدلة طبية واقية كانت متجهة إلى فاليتا، وتعرضت لذات التسويف التركي طوال أسبوعين.

أحدث ابتزاز تركي، استتبع إرسال لندن الأثنين الماضي طائرة "ملكية"، حسب صحيفة الغارديان، كرسالة لحساسية الصفقة المتأخرة عن موعدها، و"للضغط دبلوماسيا على أنقرة لتسرع شحن المعدات الطبية من مطار إسطنبول".

سلاسة و"إنسانية" تعامل أردوغان مع إسرائيل الأقل انتشارا لكورونا بمراحل، مقارنة بتجاهله لوضعية تفشي الوباء في بلده وابتزازه لحلفاء الناتو، يقلبان المثل إلى "إللي تعوزه إسرائيل يحرم على بلدي وعلى حلفائي".

مساعدات بخلفيات سياسية